

أبو القاسم الكاشاني والدكتور مصدق التحالف والاختلاف

م . د . كاظم دويخ صبيح

المقدمة

شهد تاريخ إيران المعاصر بروز عدد من الشخصيات السياسية والدينية التي كانت لها ادوار مختلفة في المجالات السياسية والاجتماعية الإيرانية . وهكذا فإن السيد الكاشاني والدكتور مصدق يُعدان أبرز الشخصيات التي تصدرت أحداث المشهد السياسي الإيراني مطلع خمسينيات القرن العشرين ، بل هم من صنعها وتحكم بها ، جمعتهما الأهداف الوطنية ، وفرقتهم الأهواء ، وكانت لهم الأقدار بالمرصاد فشتتهم وذهبت بأحلامهم ، مرة بسبب طموحاتهم الشخصية ، وأخرى بسبب تدخل الأجنبي .

تناول البحث أبرز الأمور التي جمعت السيد الكاشاني بمصدق وتشكيلهم للتحالف المسمى بـ (الجبهة الوطنية) ، ثم أبرز الانجازات التي حققها التحالف مثل إعادة الانتخابات البرلمانية للدورة السادسة عشرة لمجلس النواب الإيراني وترأس مصدق مرتين لرئاسة الوزراء ، وتأميم الصناعة النفطية ، بعدها تم التطرق لأبرز نقاط الاختلاف بين الاثنين والتي أغلقت باب المصالحة بينهما تماماً ، الى أن جاء الانقلاب على مصدق في 19 / 8 / 1953 وأنهى كل شيء بين الاثنين .

Introduction

The history of the modern Iran has witnessed many political and religious figures that played different roles at the level of the Iranian political and social arena .

Thus, Sayyid Kashani and Dr. Mossadeq are considered to be the most prominent figures who led the Iranian political scene in the early fifties of the twentieth century. Rather than that, they were the figures who made and control them. The national goals brought them together, but their passions took them apart. The fates have been against them, so they shattered and their dreams slipped away, once because of their personal ambitions and others because of foreign interference.

The research discussed the key factors that brought together Sayyid Kashani and Dr. Mossadeq into establishing the coalition called the “National Front” and, afterwards,

the most important achievements that the coalition achieved, such as the re-election of the parliament during the sixteenth session of the Iranian Council, in that Mossadeq presided over the Council of Ministers, the nationalization of the oil industry. The research then touched on the most important points of disagreement between the two, which closed the door of reconciliation between them completely, until the coup against Mossadegh on 19/8/1953 that ended everything between the two.

نبذة مختصرة عن السيد أبو القاسم الكاشاني والدكتور مصدق :

قبل الخوض في الاسباب التي أدت الى التحالف بين شخصيتي السيد ابو القاسم الكاشاني والدكتور مصدق وأبرز مظاهر ذلك التحالف ومن ثم نقاط الاختلاف بينهما ، لابد لنا من العودة الى الوراء للتعرف على تاريخ هاتين الشخصيتين

فبالنسبة للسيد الكاشاني فهو من مواليد مدينة كاشان عام 1880⁽¹⁾ ، وهاجرالى العراق مع والده السيد مصطفى الكاشاني وهو في السادسة عشرة ، وتلمذ على يد أساطين الحوزة آنذاك ، أمثال الشيخ ضياء الدين العراقي ، والميرزا الشيخ حسين الخليلي ، ومحمد كاظم الخراساني ، وشيخ الشريعة الأصفهاني وغيرهم . ظهر لأول مرة على الساحة السياسية عام 1905 ، عندما كان أحد مستشاري الشيخ الآخوند الخراساني في قيادة الحركة الدستورية في إيران⁽²⁾ ، وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام 1914 واحتلال البريطانيين للعراق ، غدا الكاشاني أحد أبرز العلماء المجاهدين الى جانب العلماء الآخرين في التصدي للمحتلين البريطانيين ، لاسيما في جهتي (القرنه والكوت)⁽³⁾

كانت للسيد الكاشاني في العراق عدة نشاطات ، أبرزها مشاركته عدد من العلماء في انشاء المدرسة العلوية عام 1907 في النجف الإشراف⁽⁴⁾ كذلك تأسيسه الجمعية الإسلامية العراقية عام 1918 في مدينة الكاظمية التي كان هدفها المطالبة بالاستقلال وتعبئة الناس وتوعيتهم للقيام بالثورة

(5) .

في ثورة العشرين العراقية كان السيد الكاشاني أحد حلقات الوصل المهمة في عملية الإعداد للثورة ، من خلال مهمة كتابات البيانات التي أوكلها اليه الإمام الشيرازي وإرسالها الى كافة مناطق العراق⁽⁶⁾ ، كذلك بيته الذي أصبح مقراً للقاءات المهمة لقادة الثورة⁽⁷⁾ .

هاجر السيد الكاشاني الى إيران عام 1920 بعد أن أصدرت السلطات البريطانية حكم الإعدام ، وقد أستقبل بشكل مهيب من قبل العلماء وطلبة الحوزة الدينية وعامة الناس ، بالخصوص في مدينتي قم وطهران⁽⁸⁾

في إيران وقف بالضد من سياسة رضا شاه الذي أراد أن يسير على خطى مصطفى كمال أتاتورك⁽⁹⁾ في فرض السفور وترك الحجاب ، محاولاً تغيير نمط الحياة في المجتمع الإيراني على وفق الطريقة الغربية ، وتوجهت اليه الأنظار بعد استشهاد السيد حسن المدرس⁽¹⁰⁾ عام 1937 ، وتعزز دوره القيادي أكثر فأكثر ، لاسيما بعد خلع رضا شاه من قبل قوات التحالف في ايلول عام 1941⁽¹¹⁾ .

فاز السيد الكاشاني ، في الانتخابات البرلمانية للدورة الرابعة عشر عام 1942 ممثلاً عن طهران . لكن الانكليز حذفوا اسمه من قائمة النواب ، ونفي لاحقاً عام 1944 الى قرية تابعه لمدينة كرمنشاه ، واطلق سراحه عام 1945 . ثم نفي مرة ثانية قبل بدء الانتخابات البرلمانية الخامسة عشر عام 1946 الى قرية في قزوین ، وأطلق سراحه لضغوطات شعبية⁽¹²⁾ .

اعتقل السيد الكاشاني ونفي للمرة الثالثة على اثر محاولة الاغتيال الفاشلة التي تعرض لها الشاه في الرابع من شباط عام 1949 ، الى لبنان ، التي عاد منها الى طهران عام 1950⁽¹³⁾ .

أما الدكتور محمد مصدق فهو من مواليد طهران عام 1879 ، من أسرة ارسطراطية ، والده ميرزا هدايت آشتياني ، تولى وزارة المالية مدة ثلاثين عاماً في عهد الشاه ناصر الدين القاجاري . وأمه أميره قاجارية تسمى " ملك تاج خانم نجم السلطنة " إحدى حفيدات الشاه عباس ميرزا⁽¹⁴⁾ . كانت له مشاركة في الثورة الدستورية (1905 – 1911) من خلال الخطب التي القاها في الاحتفالات التي نظمت استنكاراً لإلغاء الدستور عام 1908 من قبل محمد علي شاه⁽¹⁵⁾ . أكمل دراسته العليا في سويسرا وحصل على الدكتوراه في الحقوق ، وعند عودته الى البلاد عين وكيلاً لوزارة المالية عام 1917 ، ورئيساً لدائرة المحاسبة العامة ، لكنه استقال عام 1918 ، لعدم التوافق مع الشاه⁽¹⁶⁾ .

عارض المعاهدة البريطانية – الإيرانية لعام 1919 ، التي عقدها (وثوق الدولة)⁽¹⁷⁾ من خلال تواجده في سويسرا ، واتصاله بعصبة الأمم⁽¹⁸⁾ ، كذلك لقائه بعدد من الوطنيين الإيرانيين المقيمين في أوروبا ، فضلاً عن كتابة العديد من المقالات التي اشارت لإجحاف المعاهدة بحق الشعب الإيراني⁽¹⁹⁾ .

اختير مصدق وزيراً للمالية في حكومة قوام السلطنة التي تشكلت في الرابع من حزيران عام 1921 ، على أثر سقوط وزارة ضياء الدين الطباطبائي ولم يبق مصدق بالوزارة سوى شهرين ، لأنه قطع الطريق أمام الفاسدين الذين لم ترق لهم أفكاره وإصلاحاته التي استهدفت مصالحهم وتطلعاتهم⁽²⁰⁾ .

عارض مصدق وبشدة تنويج رضا خان عام 1925 ، وصدح صوته في البرلمان الإيراني " أن ذلك خلافاً للدستور " فألقي القبض عليه وسجن ، بعدها وضع تحت الإقامة الجبرية في قريته (احمد آباد)⁽²¹⁾ . عندها اعتزل الحياة السياسية ، اعتقل مرةً أخرى في السادس والعشرين من حزيران عام 1940 ، ولم يطلق سراحه إلا بعد رحيل رضا شاه عن السلطة في أيلول عام 1941⁽²²⁾ . عند ذلك عاد مصدق الى معترك الحياة السياسية وانتخب عام 1944 نائباً عن طهران في مجلس الشورى لدورته الرابعة عشر⁽²³⁾ .

نقاط الالتقاء بين مصدق والكاشاني :

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حصلت اغلب بلدان الشرق الأوسط على استقلالها السياسي ، إلا أنه لم يحل أزماتها ، لأنه لم يكن مشفوعاً باستقلال فكري وأخلاقي ، وبقيت الشعوب التي كانت تعاني من بعض الأزمات الاجتماعية لم يسكن أُنينها بهذا الاستقلال ، ولم يحرك عجلات تقدمها الى الأمام ، بل بقي تخلفها الاقتصادي يجعلها بأمس الحاجة الى الغرب . لذلك كان هم المواطنين الإيرانيون القضاء على التخلف الذي كان يضرب بأطناب المجتمع الإيراني من خلال نشر الديمقراطية ، التي يعتقدون بأنها السبيل للمطالبة بالاستقلال ، والخلاص من الحكومات المستبدة .

وعلى هذا الاساس انطلق مصدق في عمله السياسي رافعاً شعار الديمقراطية والحكم البرلماني ، ومحددأً للمواجهة إطاراً واضحاً لا يمكن مغادرته ، ألا وهو دستور المشروطة⁽²⁴⁾ ، الذي اقر خلال الثورة الدستورية⁽²⁵⁾ .

وفي الوقت نفسه كان السيد الكاشاني حريصاً حاله حال مصدق فيما يخص العمل ضمن اطار الدستور الذي اقتره المشروطة ، والتي يعتبرها أقرب الى الإسلام من الاستبداد وأوفق بتعاليمه ، لذلك عندما بدأ الحديث عن تعديل الدستور عام 1948 ، وتشكيل ما يسمى بـ (مجلس المؤسسين) ، وعلى الرغم من أنه كان منفياً ، تدخل وأبرق الى الشعب الإيراني محذراً إياه من خطوة تعديل الدستور كونها مقدمة لخطوات تؤدي الى الاستبداد والدكتاتورية⁽²⁶⁾ . فضلاً عن هذا وذاك أنه كان أحد مستشاري الشيخ الآخوند الخراساني في قيادة المشروطة⁽²⁷⁾ . من هنا يتبين بأن الأثنين مصدق والكاشاني مؤمنين بالعمل والمحافظة على الدستور الذي أقر عام 1906 والذي بات اثر ذلك واضحاً فيما بعد بالتقارب الذي حصل بينهم في كثير من المواقف .

أما بالنسبة الى نقطة الالتقاء الثانية بين الطرفين فكانت تتعلق بتخلي الشاه عن كل مظاهر الديمقراطية والليبرالية النسبية التي شهدتها إيران في بداية عهده ، على أثر تعرضه لمحاولة الاغتيال الفاشلة التي قام بها المدعو (ناصر فخرزائي)⁽²⁸⁾ في الرابع من شباط عام 1949⁽²⁹⁾ ، واتباعه لسياسة رجعية متشددة ، لضرب الحركة الوطنية والدينية ، فأعلن الأحكام العرفية في البلاد كافة ، وشن حملة اعتقال واسعة طالت عدد من السياسيين ، بضمنهم الدكتور مصدق والسيد الكاشاني⁽³⁰⁾ ، وعطلت أكثر من (70) صحيفة جلتها تعود الى حزب توده⁽³¹⁾ ، كذلك انتخاب جمعية تأسيسية بدعوه من الشاه وافقت على تأسيس مجلس للشيخوخ مع اعطائه الحق في حل البرلمان⁽³²⁾ . الأمر الذي استغلّه الشاه فيما بعد للضغط على البرلمان الذي أصبح رهينة أمر الشاه يسيره كيفما يشاء . لذلك يمكن اعتبار هذه الحادثة (حادثة الاغتيال) من الأمور المهمة التي

ولدت ردود أفعال مباشرة بين صفوف الوطنيين الإيرانيين من قادة سياسيين ودينيين بعد أن أدركوا بأن الشاه محمد رضا أخذ ينحى منحى أبيه في سياسته الدكتاتورية . وكان مصدق والسيد الكاشاني هم أبرز من وقع عليهم الحيف المباشر بالاعتقال والنفي .

الأمر الثالث معارضتهم للانتخابات البرلمانية السادسة عشرة التي جرت بين تموز 1949- شباط 1950 ، والأجواء المكشوفة التي سادتها في ظل التلاعب والتزوير والتظليل الإعلامي ، وتدخل البلاط والجيش ونجاحهم في الحصول على أغلب المقاعد⁽³³⁾ . الأمر الذي دعا مصدق لقيادة اعتصام في حدائق البلاط الملكي في الرابع عشر من تشرين الأول عام 1949 . ضم عدد من الشخصيات السياسية والدينية وتجارالبازار⁽³⁴⁾ ، الذين أصبحوا فيما بعد نواة لتنظيم (الجبهة الوطنية)⁽³⁵⁾ التي حظيت بتأييد السيد الكاشاني الذي شكل زخماً كبيراً لها في التعبير عن توجهاتها وطموحاتها⁽³⁶⁾ ، وهذا ما يمكن تلمسه في بيانها الأول الذي دعت فيه الى اجراء انتخابات حرة نزيهة ، وإلغاء الأحكام العرفية ، والسماح بحرية الصحافة⁽³⁷⁾ . فضلاً عن مطالبتها بالحريات السياسية ، ورفضها الهيمنة الأجنبية التي تسعى للسيطرة على المقدرات الاقتصادية للبلاد⁽³⁸⁾ .

اضطرت الحكومة وتحت ضغط الجبهة الوطنية المدعومة بتأييد السيد الكاشاني الى اعادة الانتخابات البرلمانية السادسة عشره في التاسع من شباط عام 1950 ، والتي أسفرت نتائجها عن فوز ثمانية من أعضائها في مقدمتهم الدكتور مصدق ، فيما أصبح السيد الكاشاني نائباً ممثلاً عن مدينة كاشان ، بعدها انتخب رئيساً للمجلس النيابي⁽³⁹⁾ الأمر الذي مكن الجبهة لأن تصبح قوة فاعلة على مستوى المجلس والشارع الإيرانيين .

قيام التحالف وأبرز الأحداث :

بدأ التحالف الحقيقي بين مصدق والكاشاني مع بدء الدورة البرلمانية السادسة عشرة عام 1950 ، والنقاشات الساخنة التي كانت تدار في المجلس من قبل أعضاء الجبهة الوطنية ، على الرغم من قتلهم لكنهم يحظون بمساندة وتأييد رئيس المجلس السيد الكاشاني .

أولى الأحداث المهمة التي برزت على الساحة الإيرانية هي قضية تأميم الصناعة النفطية . فقد تم إنجاز هذا الحدث بجهود الاثنین مصدق والكاشاني ، مصدق بصفته رئيساً للجنة البرلمانية النفطية (اللجنة المختلطة) ⁽⁴⁰⁾ ثم رئيساً للحكومة على دفعتين للمدة بين عامين 1951-1953 ، والسيد الكاشاني كونه رئيساً للبرلمان الإيراني .

بعد تشكيل اللجنة المختلطة بدأت قضية النفط تأخذ بعداً جديداً من خلال تأكيد مصدق على ضرورة مشول خبراء الحكومة معززين بالوثائق أمام اللجنة لمعرفة موقفهم من القضية ⁽⁴¹⁾، وبعد دراسة مستفيضه قدمت اللجنة تقريرها في الخامس والعشرين من تشرين الثاني 1950 ، والذي أكدت فيه على رفض الاتفاقية النفطية ⁽⁴²⁾، كذلك ادرك رئيس الحكومة الجنرال رزم آرا ⁽⁴³⁾ صعوبة تمرير الاتفاقية من خلال المجلس ⁽⁴⁴⁾ ، فضلاً عن التصريحات التي أدلى بها كل من السيد الكاشاني ومصدق والتي أخذت طريقها بسرعه الى الشارع الإيراني . فقد صرح الكاشاني : " إن الواجب الديني لكل مسلم هو دعم حركة التأميم والمساندة على تحقيق حلم الشعب ⁽⁴⁵⁾، ومصدق الذي أكد على أعضاء البرلمان : " إذا كنتم تعتبرون أنفسكم ممثلي الشعب فإنه ليس

أمامكم من خيار سوى انتزاع حقوق الشعب الإيراني بالكامل ، وهذا لا يتم إلا بتأميم صناعة النفط في جميع أنحاء البلاد " (46) .

عُرض مشروع قرار التأميم على اللجنة النفطية في التاسع عشر من شباط عام 1951 ، وقد صادقت عليه ، وأعدت لذلك مسودة قرار ، وقد تولت الجهة الوطنية مسؤولية التمهيد لنشر هذا القرار بين المواطنين ، كذلك السيد الكاشاني الذي أيد مشروع القرار وربطه بالواجب الديني كما أسلفنا (47) .

حاول رئيس الوزراء الجنرال رزم آرا الوقوف ضد قرار التأميم من خلال خطاب القاه أمام مجلس النواب في الثالث من آذار عام 1951 بالقول : " أن إيران لا تستطيع أن تدير معملاً للأسمنت ، كيف تدير شؤون النفط وتستثمره " (48) . فجاء الرد بالاغتيال سريعاً على يد (خليل طهما سي) (49) أحد أعضاء جمعية (فدائيان أسلام) (50) الذي أوداه قتيلاً في السابع من آذار 1951 ، أثناء حضوره مجلس الفاتحة لأحد رجال الدين (51) . وبذلك تكون قد انتهت عقبة كبيرة في طريق تنفيذ قرار التأميم .

في الثامن من آذار عام 1951 أصدرت اللجنة النفطية البرلمانية قراراً بتأميم النفط الإيراني ، الذي صودق عليه من قبل البرلمان الإيراني في الخامس عشر من آذار 1951 ، وبأغلبية (106) صوت (52) ، كذلك حظي القرار بمصادقة مجلس الشيوخ الإيراني في العشرين من الشهر نفسه 1951 (53) .

رحبت الجماهير الإيرانية بقرار التأميم وأخذت تهتف بحياة الاثنين السيد الكاشاني والدكتور مصدق⁽⁵⁴⁾ اللذين اعتلوا مركز الصدارة في مسلسل الأحداث التي أدت الى تنفيذ القرار .

أما ثاني الأحداث البارزة على الساحة الإيرانية ، هو دعوة مصدق لتشكيل الحكومة في التاسع والعشرين من نيسان 1951 ، والتي نالت ثقة المجلس بالإجماع في السادس من آيار 1951⁽⁵⁵⁾ ، في ظل مساندة واضحة من قبل السيد الكاشاني الذي وجه نشاطه في سبيل النهوض بأهداف مصدق والجهة الوطنية⁽⁵⁶⁾ والتي تركزت حول نقطتين مهمتين : الأولى هي وضع قانون تأميم الصناعة النفطية الذي أقر من قبل مجلس الشورى في الثامن والعشرين من نيسان 1951 موضع التنفيذ ، بهدف النهوض بالواقعين الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ، كذلك أجراء التعديلات الدستورية المتعلقة بقانون الانتخابات العامة⁽⁵⁷⁾ .

دعا السيد الكاشاني من خلال البيانات التي أصدرها الى التظاهر تأييداً لقانون (سحب اليد) عن الشركة الانكلو - إيرانية في الحادي والعشرين من أيار عام 1951⁽⁵⁸⁾ ، ومساندة عمال النفط في الجنوب ، فضلاً عن الوقوف بوجه بريطانيا التي كانت تلوّح باستخدام القوة العسكرية ، بعد فشل المفاوضات بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانكلو - إيرانية ، وتصريحه الناري بأنه سيجعل من خوزستان جهنم للأنكليز إذا قرروا ذلك⁽⁵⁹⁾ .

ثالث الأحداث البارزة هي استقالة مصدق في السابع عشر من تموز 1952 بسبب الخلافات الذي نشب بينه وبين الشاه بشأن تسمية وزير الدفاع⁽⁶⁰⁾ ، فقد كانت الاستقالة مناورة ذكية جداً من قبل مصدق ، لأنها جاءت في ظروف حرجة للغاية ، خصوصاً الحظر الاقتصادي الذي فرضته

الحكومة البريطانية على البلاد ، وانقطاع الموارد النفطية ، ووقوف الشاه بالضد من المعارضة من خلال خرقه للدستور واحتفاظه بمسؤولية التصرف في حقيبة وزارة الدفاع ، فضلاً عن ذلك تسمية قوام السلطنة للوزارة الجديدة في الثامن عشر من تموز عام 1952⁽⁶¹⁾ ، الأمر الذي زاد الطين بله ، وتسبب في هياج عام على مستوى البلاد دعا له السيد الكاشاني تأييداً لعودة مصدق الى الوزارة ، ورفضاً لقوام السلطنة الذي اعتبره عدواً للدين والحرية والاستقلال الوطني ، وهدد بأنه إذا لم يتنحى قوام السلطنة عن الوزارة خلال يومين ، فإنه سوف يعلن الجهاد ويرتدي كفته ويتقدم المتظاهرين⁽⁶²⁾ .

شكلت هذه التظاهرات العنيفة والمستمرة ، والتي قادها السيد الكاشاني بداية لانتفاضة كبيرة هزت أركان الوزارة والبلاط معاً ، شاملة جميع المدن الإيرانية ، عرفت بانتفاضة سياه تير (21 تموز 1952)⁽⁶³⁾ والتي عُدت الحدث الأبرز الرابع في مسيرة التحالف الذي جمع مصدق والكاشاني .

ففي الحادي والعشرين من تموز عام 1952 تدفقت الجماهير الإيرانية الى الشوارع والساحات العامة ، تلبية لنداء السيد الكاشاني وبيان الجبهة الوطنية وبعض الأحزاب الأخرى ، هاتفةً بحياة الكاشاني ومصدق ، ومنددةً بقوام السلطنة والإنكليز⁽⁶⁴⁾ ، الأمر الذي أدى الى تدخل الجيش وحصول مواجهات دامية ، راح ضحيتها العشرات من المواطنين الإيرانيين⁽⁶⁵⁾ . عندها لم يكن أمام الشاه سوى التراجع وعزل قوام السلطنة ، ودعوة مصدق ثانية لتشكيل الوزارة في الثاني والعشرين من تموز عام 1952 وبسلطات استثنائية كبيرة أبرزها الاشراف على القوات المسلحة⁽⁶⁶⁾ .

يدو من خلال ما تقدم بأن الأحداث الوطنية الكبرى هي من جمعت السيد الكاشاني ومصداق للعمل معاً وهذا دليل وطنيتهم ، فلا من عاقل يشك بذلك . فالاثنين رفضوا فكرة استغلال إيران اقتصادياً ، وعدم خضوعها لأي من أنواع السيطرة الاستعمارية ، والتحكم بها سياسياً ، وتركوا بصمات كبيرة على مستوى الساحة السياسية الإيرانية بداية عقد الخمسينيات ، من قبل تأميم الصناعة النفطية ، وأجبار البريطانيين على الإذعان لذلك ، وإلزام الشاه على الامتثال للدستور والقدرة العالية على تحريك الشارع الإيراني في الكثير من الأحداث من خلال النداءات والبيانات . وعلى هذا الأساس كانوا من أكثر السياسيين الذين تعرضوا لحمولات الاعتقال والنفي والإنتقاد بالتطرف أحياناً .

نقاط الاختلاف بين مصداق والكاشاني :

برزت هناك جملة من الأمور التي وترت الأجواء بين أصدقاء الأمس على المستوى الداخلي أكثر منها على المستوى الخارجي ، لعل بدايتها تشكيل مصداق لحكومته الثانية في الثاني والعشرين من تموز عام 1952⁽⁶⁷⁾ ، والتي أرادها أن تكون جامعة لكل الأطياف السياسية والاجتماعية المشاركة في انتفاضة الحادي والعشرين من تموز 1952 ، والتي كان لها الأثر الأكبر في إعادة مصداق الى رئاسة الوزراء ، بالخصوص حزب توده الذي كانت له مشاركة واسعة⁽⁶⁸⁾ . في حين أن السيد الكاشاني كان يتوقع من مصداق أن يتشاور معه بشأن تشكيل الحكومة ، لكن ذلك لم يحصل ، الأمر الذي دعا الكاشاني أن يبعث برسالة الى مصداق في السادس والعشرين من تموز عام 1952 مبدياً فيها اعتراضه على بعض الشخصيات الحكومية ، والتي يُعد انضمامها للحكومة

انتهاكاً واستهتاراً بدماء شهداء انتفاضة الحادي والعشرين من تموز 1952 على حد تعبيره ، وأنه يجب معاقبة تلك الشخصيات ، مهدداً في نهاية الرسالة بترك طهران ، حتى لا يكون مسؤولاً عن سياسة ليس له يد فيها (69) .

أما فيما يتعلق بالشخصيات محل الاعتراض فهي : " وثوق الدولة " الذي تسنم حقيبة وزارة الدفاع ، فقد كان قائداً للشرطة وقت انتفاضة تموز 1952 ، وكان قد أصدر أمراً باطلاق النار على المتظاهرين في عدة مناطق مثل (همدان ، كرمنشاه ، قزوین) و " متين دفتري " الذي أصبح في موقع عسكري مهم ، لأنه سبق وكان قائداً للقوات العسكرية في طهران وقام باعتقال السيد الكاشاني و " شابور بختيار " الذي تسنم وزارة الأشغال ، فقد كان يقوم باعمال تجسسية لصالح شركة النفط البريطانية ، فضلاً عن آخرين لم ينالوا رضا السيد الكاشاني والجناح المحافظ في الجبهة الوطنية (70) .

بالمقابل بعث الدكتور مصدق برسالة الى السيد الكاشاني في الثامن والعشرين من تموز عام 1952 ، حملت في طياتها تحدياً واضحاً للسيد الكاشاني بأن يكون بعيداً عن السياسة ، وقد جاء فيها : " اذا كنتم تريدون الإصلاحات أن تتم فأرجو منكم الامتناع عن التدخل في الشؤون السياسية ، فلا يمكن إجراء أي تغيير من دون أن يكون للفرد الحرية التامة في العمل ، وفي استثمار قدراته ، واذا كنتم توافقون اسلوبي في العمل ، فأني لي الشرف أن أكون خادمكم ، وإن لم توافقوا ، فلماذا يتحدث سيادتكم عن ترك طهران (71) .

تعزز الخلاف أيضاً عندما قدم ستة عشر نائباً من أتباع السيد الكاشاني اقتراحاً على شكل لائحة قانونية بشأن تحريم وبيع واستيراد المشروبات الكحولية وإغلاق معاملها في البلاد⁽⁷²⁾ ، لكن هذا الاقتراح جوبه بالرفض من قبل الحكومة بحجة أنه يحرم خزينة الدولة من مصادر مالية مهمة في وقت كانت فيه الدولة بأمس الحاجة لها بسبب اضطراب أوضاعها الداخلية ، وتردي علاقتها الخارجية بعد تأميم الصناعة النفطية⁽⁷³⁾ ، فرد رجال الدين وعلى رأسهم السيد الكاشاني بشن حملته شعواء على الحكومة لإباحتها ما حرّمته الشريعة⁽⁷⁴⁾ .

على صعيد آخر حاول الدكتور مصدق استمالة المرأة الإيرانية الى جانبه في صراعه مع القوى الخارجية والداخلية ، بعدما أيقن تماماً أنه بإمكانها أن ترفع من شعبيته التي تراجعت كثيراً لعدم حسمه الصراع النفطي مع الشركة البريطانية⁽⁷⁵⁾ . ففي هذا الإطار قدم بعض أعضاء الجبهة الوطنية المواليون لمصدق اقتراحاً يقضي بضرورة منح المرأة الإيرانية حق المشاركة في الانتخابات ، على أساس أن روح الدستور لم تمنعها من ممارسة هذا الحق ، وأنه عامل المواطنين كافة بشكل متساو⁽⁷⁶⁾ ، الأمر الذي أثار حفيظة المؤسسة الدينية وعلى رأسها السيد الكاشاني الذي دعا طلاب المدارس الدينية للخروج بتظاهرات ضد هذا الاقتراح⁽⁷⁷⁾ ، كذلك أكد برسالة بعثها الى الطلاب وتجار البازار أنه : " على الحكومة أن تمنع النساء من التصويت حتى ييقين في البيت ويؤدين وظيفتهن الحقيقية (تربية الأطفال)"⁽⁷⁸⁾ . فضلاً عن قيام رجال الدين الآخرين بجمع عدد كبير من التواقيع المعارضة لهذا الأمر ، ونجاحهم في الحصول على فتاوي من قبل آية الله البروجردي⁽⁷⁹⁾ ، وآية الله البهبهاني⁽⁸⁰⁾ اعتبرت فيه هذا الحق مخالف للدين والعرف والدستور⁽⁸¹⁾ . وفي نهاية الأمر

لم يكن هناك متسع من الوقت أمام مصدق في أبرام هذا الحق ، نتيجةً للظروف الداخلية ،
والمؤامرات الخارجية التي كانت تحاك من أجل إسقاطه .

في الرابع من كانون الثاني عام 1953 قدم مصدق اقتراحاً يقضي بحل الدورة السابعة عشرة
لمجلس الشورى الإيراني ، لقيامه بوضع العراقيل أمام مصدق حتى لا يتسنى له القيام بالإصلاحات .
فاعترض السيد الكاشاني مسوداً بعدد من رجال الدين الذين رفضوا الاقتراح ، لأنه لا يصب في
مصلحة الدولة وأنه خطوة غير ديمقراطية من شأنها أن تمهد للاستبداد والدكتاتورية⁽⁸²⁾ .

في الثامن من كانون الثاني عام 1953 وصل الخلاف بين مصدق والكاشاني ذروته ، حينما
طلب مصدق من مجلس النواب تمديد سلطاته الاستثنائية مدة سنة كاملة⁽⁸³⁾ ، بحجة أن مدة
حكومته شارفت على الانتهاء وأنه ليس هناك متسع من الوقت للقيام ببعض الإصلاحات الضرورية
، فضلاً عن أن تنفيذ هذه الإصلاحات بالطرق الاعتيادية والروتينية يتطلب وقتاً كبيراً ، الأمر الذي
يجعل إنجازها أشبه بالمستحيل ، وبعث برسالة الى السيد الكاشاني كونه رئيساً لمجلس الشورى
الوطني الإيراني للموافقة على اقرار لائحة الصلاحيات ، لتمكين الحكومة للحصول على مزيد من
الوقت من أجل إنجاز الإصلاحات الضرورية⁽⁸⁴⁾ .

أعلن السيد الكاشاني اعتراضه على طلب مصدق ، وندد بسلطات الطوارئ باعتبارها دكتاتورية
، وفي لقاء مع عدد من الصحفيين أكد : " أن الديمقراطية الحقيقية في إيران تحتاج تطبيقاً وفعالاً
للسريعة " ⁽⁸⁵⁾ . وفي الوقت نفسه بعث برسالة في السابع عشر من كانون الثاني عام 1953 الى
مجلس الشورى الوطني الإيراني عبر فيها عن موقفه ، وأن كل ما يقوم به مصدق هو مخالف

للدستور ، ولا يصب في مصلحة الدولة ، وأن السكوت عنه سوف يعيد الأمور إلى المربع الأول (الاستبداد)⁽⁸⁶⁾ ، فضلاً عن تخوفه الكبير من أن تصبح هذه القضية سنة متبعة تتوارثها الحكومات القادمة⁽⁸⁷⁾ .

أما الدكتور مصدق فقد كان رده على هذه الرسالة بأن مدعوم من قبل الشعب ، وأنه سوف يقوم بكل ما يريده الشعب ، كونه رئيس دوله ومن واجبه الحفاظ على الأمن والاستقرار⁽⁸⁸⁾ .

في التاسع عشر من كانون الثاني 1953 ، وعلى الرغم من المعارضة الكبيرة التي أبدتها الجناح المحافظ في الجبهة الوطنية والسيد الكاشاني ، إلا أن المجلس رضخ في الأخير لضغط الرأي العام والشارع الإيراني الذي خرج تأييداً لمصدق ، وأعلن موافقته على طلب مصدق بتمديد صلاحيات حكومته مدة عام⁽⁸⁹⁾ .

استمر التصعيد بين مصدق ورجال الدين المحافظين في مجلس النواب بقيادة السيد الكاشاني ، وكانت محطة الخلاف هذه المرة اللاتحة الانتخابية الجديدة التي تقدمت بها حكومة مصدق والتي نصت على رفع عدد النواب في المجلس من 136 إلى 172⁽⁹⁰⁾ ، والذي عُدد من قبل المعارضة المحافظة بأنها خطوه الغرض منها تشتيت المعارضة في المجلس ، فقدموا استناداً إلى ذلك اقتراحاً نص على سحب صلاحيات مصدق بشأن حل المجلس أو الحد من نشاطه⁽⁹¹⁾ ، فيما وقف نواب الحكومة بالصد من ذلك ، واشتدت المناقشات ووصلت الأمور إلى حد الشتائم والسباب ، وأخيراً وإدراكاً من نواب الحكومة ومؤيديها لاحتمال نجاح مقترح المعارضة انسحبوا من الجلسة وانتهى

بذلك المشروع الذي لم يرى النور على الإطلاق . فضلاً عن ذلك قيام مصدق بإصدار بيانات اتهم

فيها المعارضة بأن غابتها النيل من شخصه وليس اللائحة الانتخابية الجديدة⁽⁹²⁾ .

في خصم تلك المناوشات والخلافات جرت هناك محاولة لرأب الصدع بين السيد الكاشاني

ومصدق ، وتشكل وفد برلماني ضم سبعة نواب نجح في الاتصال بهم وتم عقد لقاء دام أكثر من

ثلاث ساعات تبادل فيه الاثنان عبارات العتاب واللوم الشديدين ، وتكلم الاجتماع بصدور بيان

إيجابي أعلن فيه الاثنان استعدادهما للتعاون المستقبلي الذي يصب في صالح الأمة واستقلال

البلاد . لكن هذا الحال لم يستمر طويلاً إذ سرعان ما عاودت المعارضة المحافظة في المجلس

النيابي اتهامها للحكومة ووضع العقوبات في طريقها⁽⁹³⁾ .

من الأمور الأخرى التي عمقت الخلاف أيضاً هو قرار الشاه بالسفر الى الخارج بشكل مؤقت

في الثامن والعشرين من شباط عام 1953 ، ومعارضة السيد الكاشاني لذلك خلافاً لرغبة مصدق

الذي حاول أجبار الشاه والمتنفذين في البلاد على مغادرة إيران ، فقد دعا الكاشاني مجلس النواب

الإيراني الى جلسة طارئة لمناقشة سفر الشاه المفاجئ ، وبعث برسالة الى الشاه يناشده فيها

بالعدول عن سفره ، وأنه ليس من المصلحة ترك البلاد بهذه الظروف الحرجة التي تمر بها⁽⁹⁴⁾ ،

وصرح للمجلس بأن هذا السفر ربما يصدع كيان البلاد⁽⁹⁵⁾ . لكن هذا لم يكن كل ما يدور في

خلفات السيد الكاشاني الذي كان ينظر الى سفر الشاه يعني تفرد مصدق بالسلطة ، وأن الخطوة

الأخرى لمصدق سوف تكون موجهة اليه ، لاسيما وأن مدة رئاسته للمجلس شارفت على الانتهاء .

وهذا ما حدث فعلاً حينما اجتمع مجلس الشورى في الحادي والثلاثين من حزيران عام 1953 ،

وأنتخب الدكتور عبد الله معظمي مرشحاً مصدقاً بـ(41) صوت مقابل (31) صوت للسيد الكاشاني . الأمر الذي عده مصدقاً نصراً جديداً مضافاً⁽⁹⁶⁾ .

أخيراً وللظروف الداخلية والخارجية الصعبة ، والأزمة المالية الكبيرة التي نتجت من تأميم الصناعة النفطية والحصار الإقتصادي الذي فرضته بريطانيا بسبب ذلك وفشل الحكومة في التعامل مع الأزمة⁽⁹⁷⁾ ، اقترح الدكتور مصدق في السادس والعشرين من تموز عام 1953 حل مجلس الشورى الوطني الإيراني لأنه أضحي بؤرة للمعارضة بالضد من سياسة الحكومة ومشاريعها ، وأن يكون ذلك عبر استفتاء شعبي عام⁽⁹⁸⁾ . الأمر الذي رفضه السيد الكاشاني مخاطباً الجماهير الإيرانية في الثامن والعشرين من تموز 1953 بأن الاستفتاء لن يكون حراً على الإطلاق ، وأنه فكرة جاءت عن طريق الاستعمار ، وأن حكومة مصدق أصبحت غير شرعية لأنها بدأت تطالب في غير مضامين الدستور . وعقد لذلك اجتماع طارئ في بيته ضم النواب المعارضين لفكرة الاستفتاء ، وقام أنصار مصدق بالهجوم على بيت الكاشاني ورشقه بالحجارة ، ووصلت الأمور إلى حد الاشتباك بين أنصار مصدق والكاشاني وقتل عدد من المواطنين بينهم أحد أنصار الكاشاني المسمى (محمد حداد زاده) ، والذي على أثره طلب السيد الكاشاني إجراء تحقيق ومحاسبة الجناة⁽⁹⁹⁾ .

على الرغم من المعارضة الكبيرة التي أبدتها السيد الكاشاني إلا أن الاستفتاء جرى فعلاً بين يومي الثالث والعاشر من آب 1953 ، مسجلاً مانسبته 93 و99% من الأصوات تأييداً لمصدق . وعلى أثر ذلك قام مصدق بحل المجلس النيابي بدورته السابعة عشرة في الثاني عشر من آب 1953⁽¹⁰⁰⁾ . وهي خطوة ليست بالدستورية ، لأنها من حق الشاه فقط⁽¹⁰¹⁾ . وبذلك أوقع

مصدق نفسه في شبك الشاه الذي لم يتوانا في استغلال هذه الفرصة الكبيرة ، فقد رفض طلب مصدق في اصدارمرسوم ملكي يقضي بأجراء انتخابات جديدة⁽¹⁰²⁾ ، وغادر طهران الى مدينة (رامسر) حيث يوجد القصر الامبراطوري الصيفي ، ومن هناك أصدر الشاه في الثالث عشر من آب 1953 مرسومين ملكيين نص الأول على إقالة مصدق من الحكومة ، والثاني على تعيين الجنرال زاهدي محله⁽¹⁰³⁾ . وفي الوقت نفسه كانت خيوط انقلاب التاسع عشر من آب 1953 تحاك في الخفاء بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والشاه وبعض الضباط المواليين⁽¹⁰⁴⁾ ، والذي أودى بحياة حكومة مصدق والصراع مع الكاشاني معاً.

خلاصة لما تقدم ذكره يبدو أن الدكتور مصدق وفي مدة حكومته الثانية التي تشكلت أثرانتفاضة الحادي والعشرين من تموز 1952 ، أخطأ في التعامل والتقدير ، لاسيما مع الشرائح التي قامت بالانتفاضة ، وهو ما أدى الى تصدع تحالفه مع السيد الكاشاني . ففي الوقت الذي منح فيه حزب توده عدد من الوزارات تحت مسمى (الإنصاف) أي رد الجميل أو مكافأة الحزب لدوره في انتفاضة الحادي والعشرين من تموز 1952 ، فإنه أنكر هذا المسمى على السيد الكاشاني والذي كان له الدور الأكبر في الانتفاضة وهو من حرك الشارع الإيراني وضغط على الشاه لإعادة مصدق الى الوزارة ، لا لشيء سوى أنه قدم مشورة في تشكيل الحكومة ، والأُنكى من ذلك رسالته الى السيد الكاشاني التي حملت في طياتها تحدٍ واضح وإبلاغ صريح بأن دوره قد انتهى ، ولا يحق له من الآن صعوداً التدخل في الأمور السياسية . هذه الإزدواجية التي عمل بها مصدق هي من اوصلت الأمور بين الأثنين الى ما آلت اليه . وبالتالي فإن المتتبع للأحداث التي جرت يعطي بعض

العذر للسيد الكاشاني الذي جاءت كل تصرفاته التي خطاها فيما بعد بمثابة ردود افعال صريحة لما قام به مصدق .

الخاتمة

أثبتت الدراسة بأن التحالف بين السيد الكاشاني والدكتور مصدق كان وطنياً بادئ الأمر ، وانطوى على عدة أهداف وطنية أمن بها الاثنان كإيمانهم بدستور المشروطة 1906 ، وغياب المظاهر الديمقراطية والليبرالية عن البلاد ، والتلاعب والتزوير المكشوف في الانتخابات البرلمانية وتدخل الشاه والجيش بذلك ، فضلاً عن القضية الإستراتيجية الكبرى (تأمين الصناعة النفطية) . فقد أدى الاثنان دوراً كبيراً على مستوى الساحة السياسية والاجتماعية الإيرانية بداية عهد الخمسينيات ، إلا أن هذا النجاح وهذا التحالف لم يستمر على ما هو عليه ، بل اجتاحتها بوادر الخلاف التي قطعت أوصاله قطعاً متناهيه ، مرة بسبب علمانية مصدق التي شكل بها حكومته الثانية ، وأخرى بسبب ردود أفعال السيد الكاشاني المبررة تجاه مصدق وحكومته . فقد فسر موقف مصدق تجاه حزب توده من قبل رجال الدين المحافظين وعلى رأسهم السيد الكاشاني بأن مصدق قد تجاوز الخطوط الحمراء ، وساد لديهم اعتقاد بأن حزب توده قابض على ناصية السلطة لامحاله . في حين أدت مواقف السيد الكاشاني الى شق صفوف الجبهة الوطنية ، وأفقدت مصدق انصاره التقليديين فيها (رجال الدين المحافظين) . فضلاً عن ذلك كله خسارة مصدق لتجار البازار وملاكي الأرض الذين أيده بادئ الأمر لإتباعه تجاههم سياسة متوازنة أعادت إليهم جزءاً كبيراً من نفوذهم السابق ، لكن الحال تغير عندما بدأ مصدق مشروعه الإصلاحية الذي افقدهم

امتيازاتهم السياسية والاقتصادية . وبالنتيجة خسر مصدق لكل مؤيديه ومريديه الذين شكلوا وفاءً فيما بينهم على الرغم من تباين أهدافهم وتطلعاتهم الاجتماعية والسياسية ، وإنهى الحال بانقلاب التاسع عشر من آب 1953 .

هوامش البحث

(1) مسلم تهورى ، زندكاني سياسي آية الله كاشاني ، جاب دوم ، بوستان كتاب ، قم ، 1386ش ، ص 18 .

(2) حسن السعيد ، مشاعل في العتمه إضاءات عن رواد الوعي الإسلامي الحديث ، ج 1 ، مؤسسة المنتدى الثقافي ، بغداد ، 2010 ، ص 194 .

(3) العقيلي البخشايشي ، كفاح علماء الإسلام في القرن العشرين ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ، 2002 ، ص 240 .

(4) جميل موسى النجار ، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير (1869 – 1918) دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 2002 ص 340 .

(5) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص 195 .

(6) علاء الحمداني ، الفقيه المجاهد السيد أبو القاسم الكاشاني ، التوحيد (مجلة) ، طهران ، العدد 70 ، النسخة الثانية عشر ، 1944 ، ص 88 .

(7) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص 195 – 196 .

(8) مركز برسي اسناد تاريخي ، رجال عصر بهلوي به روايت اسناد ساواك سيد حسن تقوي

زاده ، وزارت اطلاعات ، تهران ، 1383 ش ، ص 14- 15 .

(9) مصطفى كمال اتاتورك : مؤسس تركيا الحديثة ، وأول رئيس جمهورية لها عام 1924 ،

بذل جهود جبارة من اجل استقلال تركيا ، ترأس المجلس الوطني التركي الكبير في 23

نيسان 1920 . للمزيد ينظر : ابراهيم خليل أحمد و خليل علي مراد ، ايران وتركيا دراسة

في التاريخ الحديث والمعاصر ، دار الكتب للطباعة والنشر ، الموصل ، 1992 ،

ص 231-245 ؛ خضير البديري ، التاريخ المعاصر لإيران وتركيا ، دار الضياء ، النجف ،

2009 ، ص 177-210 .

(10) حسن مدرس : من مواليد اصفهان عام 1870 ، هاجر الى النجف لإكمال دراسته عام

1894 ، ثم عاد الى اصفهان عام 1906 ، كان له دور كبير في مجلس الشورى الوطني

الإيراني للدورات من الثانية حتى السادسة ، عارض مشروع الجمهورية الذي طرحه رضا شاه

، قتل مسموماً عام 1937 بأمر من رضا شاه ودفن في مدينة كاشمر . للمزيد ينظر : رحمن

تبريع زكي الحموزي ، السيد حسن مدرس ودوره السياسي في إيران 1870- 1937 ،

رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة ذي قار ، 2015 .

(11) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، أبو القاسم الكاشاني وأثره في الحياة السياسية

الإيرانية حتى عام 1962 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة الكوفة

2013 ، ص 59 .

- (12) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص 198 .
- (13) مذكرات مجلس شوري ملى إيران ، دوره بانزدهم ، الجلسة 146 ، روز شنبه سوم اسفند ماه 1327 ش ، ص 146-147 .
- (14) محمد وصفي ابو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 1983 ، ص 107 .
- (15) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق موقف الرأي العام من الأحداث السياسية في إيران 1950-1953 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2012 ، ص 93 .
- (16) خيرات البيضاوي ، إيران ترقص على كف عفريت ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ، د . ت ، ص 37 .
- (17) وثوق الدولة : هو ميرزا حسن خان ابن الميرزا ابراهيم خان معتمد السلطنة ، من مواليد طهران عام 1875 ، اصبح نائباً في مجلس الشورى الوطني في دورته الأولى ، عمل وزيراً لعدة وزارات . للمزيد ينظر: ابراهيم صفائي ، زمينه هاى اجتماعى كودتهاى 1299 ، تهران ، 1353 ش ، ص 415 .
- (18) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 94 .
- (19) حسين جودت ، از انقلاب مشروطيت تا انقلاب شاه وملت ، نشر در خشان ، تهران ، 1367 ش ، ص 292 .

- (20) ثامر مكي علي الشمري ، محمد مصدق حياته ودوره السياسي في إيران ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 2008 ، ص 50-53 .
- (21) موسى الموسوي ، إيران في ربع قرن ، د . م ، 1972 ، ص 27 .
- (22) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 94 .
- (23) محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية ، ص 109 .
- (24) دستور المشروطة : هو القانون الاساسي الذي اقره الدستوريون في المرحلة الأولى من الثورة الدستورية 1905-1911 ، على غرار الدستورين البلجيكي والفرنسي ، والمتضمن 51 مادة ، ثم اصبحت 158 بعد اضافة ملحق لها اشتمل على 107 مادة . وللمزيد ينظر : علي عبد الله كريم ، دستور الجمهورية الاسلامية الايرانية ، قراءة في عناصر التجديد والحداثة ، مركز الحضارة ، بيروت ، 2008 ، ص 108-109 .
- (25) ملك الشعراء بهار ، تاريخ مختصر أحزاب سياسي انقراض قا جارية ، جلد دوم ، تهران ، أمير كبير ، 1370 ، ص 350-355 .
- (26) حسن آيت ، در سهايی از تاريخ سياسي إيران ، حزب جمهوري اسلامي ، تهران ، 1362 ، ص 148-150 .
- (27) حسن السعيد ، المصدر السابق ، ص 194 .
- (28) ناصر فخراراني : مصور وصحفي يعمل لصالح صحيفة (برجم اسلام) ، حضر الاحتفال الذي اقامته جامعة طهران ممثلاً عن الصحيفة اعلاه ، ومنتميا الى نقابة الصحفيين

التابعة لحزب توده . طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران 1941- 1951 ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 245 .

(29) للتفاصيل أكثر عن محاولة الاغتيال . ينظر : د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 737 / 311 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 6 شباط 1949 ، الوثيقة رقم (15) ، ص 52 .
(30) ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 99 .

(31) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 737 / 311 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 14 شباط 1949 ، الوثيقة 20 ، ص 66 .

(32) ارواندا ابراهيميان ، إيران بين ثورتين ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، المجلد (1) ، سلسلة الكتب المترجمة العدد (22) ، 1983 ، ص 356 .

(33) ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 100 .

(34) محمد وصفي أبو مغلي ، دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة ، ص 109 . .

(35) الجبهة الوطنية : تنظيم ضم عدد من الأحزاب الإيرانية (حزب إيران ، حزب الكادحين ، حزب الشعب الإيراني ، منظمة فدائيان اسلام) ، تشكل على أثر الاعتصام الذي قاده الدكتور مصدق في حدائق البلاط الملكي ، احتجاجاً على تدخل الحكومة في الانتخابات .
للمزيد من التفاصيل يراجع : مركز برسي اسناد تاريخي ، جبهة ملّى به روايت اسناد ساواك

، وزارات اطلاعات ، تهران ، 1379 ش ، ص 3-9 ؛ سعيد حمدي ، جبهة ملي إيران ، مركز اسناد انقلاب إسلامي ، 1388 ش .

(36) غانم باصر حسين ظاهر البديري ، دور المؤسسة الدينية في السياسة الداخلية الإيرانية 1963 – 1979 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – جامعة القادسية ، 2015 ، ص 46 .

(37) ارواندا ابراهيميان، المصدر السابق ، ص 359 .

(38) طاهر خلف البكاء ، الدورة البرلمانية السادسة عشر نموذج لصراع الإيرادات في إيران تموز 1949- نيسان 1951 ، دراسات في التاريخ والآثار (مجلة) ، بغداد ، العدد الثالث ، 2000 ، ص 53 .

(39) غانم باصر حسين ظاهر البديري ، المصدر السابق ، ص 46.

(40) اللجنة المختلطة : تألفت من ثمانية عشر عضواً موزعه على المجلسين النواب والشيخ ، ستة منهم نواب في الجبهة الوطنية ، أصبح مصدق رئيساً لها في أول اجتماعاتها . للمزيد ينظر : سميره عبد الرزاق العاني ، العلاقات الإيرانية – البريطانية 1939- 1951 ،

أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة بغداد ، 1997 ، ص 260

(41) ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 109.

(42) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 86 .

(43) علي رزم آرا : من مواليد طهران 1901 ، عسكري إيراني ذو نزعة دكتاتورية ، عين رئيساً لأركان الجيش عام 1944 ، ثم قائداً للقوات الإيرانية ، له الفضل في القضاء على حكومة أذربيجان الديمقراطية ، تولى رئاسة الوزراء في 26 حزيران 1950 ، اغتيل من قبل أحد أعضاء منظمة فدائيان أسلام في السابع من آذار 1951 . للتفاصيل يراجع : طاهر خلف البكاء ، أحداث إيران الداخلية في السنة الأولى لحكومة مصدق 1951-1952 في الوثائق الدبلوماسية العراقية ، المؤرخ العربي ، (مجلة) ، العدد (48) ، السنة التاسعة عشر ، بغداد ، 1994 ، ص 216 .

(44) حربي محمد ، تطور الحركة الوطنية في إيران 1890-1953 ، مطابع الثورة ، بغداد ، 1972 ، ص 61 .

(45) نقلاً عن : خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 90 .

(46) ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 111 .

(47) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 89 .

(48) للتفاصيل أكثر عن الخطاب الذي القاه الجنرال رزم آرا . يراجع : محمد حسنين هيكل ، إيران فوق بركان القاهرة ، مركز الأهرام ، د . ت ، ص 52 .

(49) خليل طهماسبي : أحد أعضاء منظمة فدائي أسلام ، والمسؤول عن اغتيال الجنرال رزم آرا ، اعتقل أثر العملية وأطلق سراحه بأثر تهديد المنظمة للحكومة ، لكنه أعتقل مرة ثانية

في آب 1953 ونفذ فيه حكم الإعدام . للتفاصيل يراجع : طاهر خلف البكاء التطورات الداخلية في إيران 1941-1951 ، ص 272 .

(50) فدائيان أسلام : منظمة دينية ظهرت على الساحة الإيرانية عام 1944 تحت مسمى " جمعية مكافحة اللاديين " برئاسة مجتبي نواب صفوي ، كان لها تأثير في الجانبين الديني والسياسي . للمزيد من التفاصيل ، يراجع : طاهر خلف البكاء ، جمعية فدائي إسلام وأثرها في تأميم النفط الإيراني 1944-1951 ، كلية التربية ، (مجلة) ، العدد الثالث ، الجامعة المستنصرية ، 1999 .

(51) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 90 .

(52) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 324 / 311 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 19 آذار 1951 ، الوثيقة 27 ، ص 51 .

(53) الزمان ، (جريدة) ، بغداد ، العدد 4083 ، 21 آذار 1951 .

(54) ثامر مكي علي الشمري ، المصدر السابق ، ص 124 .

(55) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 95 .

(56) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 116 .

- (57) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 4957 / 311 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 7 آيار 1951 ، الوثيقة (40) ، ص 79 .
- (58) مذكرات مجلس شوري ملي إيران ، دوره شانزدهم ، الجلسة 176 ، روز بنجشنبه 10 مرداد ماه 1330 ش ، ص 176 .
- (59) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 116-117 .
- (60) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 163-164 .
- (61) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 123 .
- (62) الأمة ، (جريدة) ، بغداد ، العدد 1112 ، 20 تموز 1952 .
- (63) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 126 .
- (64) المصدر نفسه ، ص 125 .
- (65) بزهان جازاني ، عرض للحركات السياسية في إيران عبر ثلاثين عاماً ، ترجمة مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د . ت ، ص 37 .
- (66) فوزية صابر محمد ، التطورات السياسية الداخلية في إيران 1951-1963 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب - جامعة بغداد ، 1993 ، ص 139 .
- (67) وداد جابر غازي ، الحياة البرلمانية في إيران 1941-1979 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية - الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص 167 .

- (68) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 127.
- (69) حميد أحمددي ، إيران هويت مليت قوميت ، مؤسسة تحقيقات وتوسعة علوم انساني ، تهران ، 1383ش ، ص 77-79 .
- (70) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 128 .
- (71) المصدر نفسه .
- (72) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 4964 ، تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 10 شباط 1953 ، الوثيقة 66 ، ص 42-43 .
- (73) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 129 .
- (74) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 4964 تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 10 شباط 1953 ، الوثيقة 66 ، ص 43 .
- (75) نور محمد علي مجيد ، أوضاع المرأة الإيرانية في العهد البهلوي 1925 - 1979 (دراسة تاريخية) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية للبنات - الجامعة الكوفة ، 2015 ، ص 103 .
- (76) المصدر نفسه .
- (77) أحمد عليرضا ، إيران در عهد مصدق ، بي جا ، تهران ، 1383ش ، ص 98 .

(78) نور محمد علي مجيد ، المصدر السابق ، ص 103 .

(79) آية الله البروجردي : من مواليد مدينة بروجرد عام 1875 ، تنقل بين اصفهان والنجف الأشرف لإكمال دراسته ، ثم عاد الى بروجرد عام 1909 وبقي فيها مدة 37 عاماً ، انتقل بعدها الى مدينة قم ، التي أصبح فيها المرجع الأعلى والأوحد ، توفي في آذار عام 1961 . وللمزيد من التفاصيل ، ينظر : خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي 1796-1979 ، العارف للمطبوعات ، النجف الأشرف ، 2015 ، ص 416-418 .

(80) آية الله البهبهاني : من مواليد النجف الأشرف عام 1845 ، وهو نجل سيد إسماعيل مجتهد بهبهبهاني ، درس العلوم الحوزوية على يد الميرزا حسن الشيرازي ، كان من بين المجتهدين الكبار في طهران ، قاد أحداث الثورة الدستورية الى جانب زميله المجتهد محمد صادق الطباطبائي ، أصبح نائباً في مجلس الشورى الإيراني للدورة الأولى 1906-1908 ، اغتيل في 15 تموز 1910 . وللمزيد من التفاصيل ، ينظر : خضير البديري ، المصدر نفسه ، ص 80-84 .

(81) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 168 .

(82) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 134 .

(83) ارواندا ابراهيميان ، المصدر السابق ، ص 390 .

(84) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 134 .

- (85) نقلاً عن : ارواندا ابراهيميان، المصدر السابق ، ص 390 .
- (86) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 171 .
- (87) مسلم تهوري ، همان قبلي ، ص 23 .
- (88) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 135 .
- (89) مهدي هروبي وأحمد سميعي ، 22 نسخت وزير در 37 سا ، بي جا ، تهران ، 1384 ش ، ص 152 .
- (90) للتفاصيل أكثر عن اللائحة الانتخابية ، ينظر : وداد جابر غازي ، المصدر السابق ، ص 175-180 .
- (91) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 172-173 .
- (92) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 311/4964 تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 6 كانون الثاني 1953 ، الوثيقة 75 ، ص 162 .
- (93) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 172-173 .
- (94) د . ك . و ، الوحدة الوثائقية ، ملفات البلاط الملكي ، الملف 311/4964 تقرير المفوضية العراقية في طهران الى وزارة الخارجية العراقية في 2 آذار 1953 ، الوثيقة 29 ، ص 57-58 .
- (95) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 136 .

(96) المصدر نفسه ، ص 137 .

(97) في عهد حكومة مصدق الثانية تعرضت البلاد لأزمة مالية كبيرة نتيجة للظروف الداخلية والخارجية التي ذكرناها سلفاً ، وحاولت الحكومة تلافيها باتخاذ بعض التدابير كإيقاف المشاريع العمرانية ، وإحالة أعداد كبيرة من المواطنين على التقاعد ، وإلغاء عدد من الدوائر ، ووصل الحال الى جمع السجاد في الدوائر الحكومية وبيعه ، للتفاصيل أكثر ينظر : طاهر خلف البكاء ، التطورات الداخلية في إيران أبان السنة الثانية من حكم مصدق 1952-1953 في الوثائق الدبلوماسية العراقية ، مجلة الدراسات التاريخية والآثرية ،

العدد (4) ، جمعية المؤرخين والآثارين في العراق ، 2001 ، ص 23 .

(98) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 224 .

(99) علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ، ص 137-138 .

(100) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 224 .

(101) فوزية صابر محمد ، المصدر السابق ، ص 194 .

(103) ميشال سليمان ، إيران في معركة التحرير الوطني والاستقلال ، د . م ، بيروت ،

1954 ، ص 89 .

(103) خضير البديري ، دكتور مصدق والعراق ، ص 224-225 .

(104) المصدر نفسه ، ص 226 ؛ علياء سعيد إبراهيم محمد كسار ، المصدر السابق ،

ص 140 .